البُدُورُ الزَّاهِرَةُ
فِي القِرَاءَاتِ العَشْرِ المُتَوَاتِرَةِ

تأليف

الشَّيْخ العَالِم العَامِل شَيْخ القُرَّاء

أبو حَفْص سِرَاج الدِّين عُمَر بن زَين الدِّين قَاسِم

ابن محمَّد بن عَلي الأنصَاري النَّشَّار

(ت ٩٣٨ هـ)

تَحقِيق وتعليق ودِرَاسَة

الشَّيخ عَلي محمَّد معوّض — الشَّيخ عَادِل أحمد عبد الموجود

شَارَكَ فِي تَحقِيقِهِ

أحمد عيسى حَسَن المعصراوي

نائب رئيس لجنة مُراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلاميَّة

وشيخ مقرأة المسجد الحسيني

الجزء الأوّل

عالم الكتب

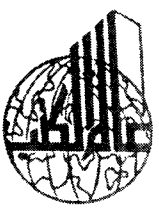

عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان

ص.ب: ٨٧٢٣ ـ ١١، برقياً: نابعلبكي
هاتف: ٨١٩٦٨٤ ـ ٣١٥١٤٢ ـ ٦٠٣٢٠٣ (٠١)
خليوي: ٣٨١٨٣١ (٠٣)
فاكس: ٣١٥١٤٢ / ٦٠٣٢٠٣ (٩٦١١)

WORLD OF BOOKS
FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX : 11- 8723, CABLE : NABAALBAKI
TEL.: 01- 819684 / 315142 / 603203
CELL. 03-381831; FAX: (9611) 603203 / 315142

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى، أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر.

البُدُورُ الزَّاهِرَةُ
فِي القِرَاءَاتِ العَشْرِ المُتَوَاتِرَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذى علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على من أنزل عليه الفرقان. ليكون للعالمين نذيرًا، سيدنا محمد رسول الله، وحجته على خلقه، وعلى آله وأصحابه الذين آزروه ونصروه، واتبعوا النور الذى أنزل معه، أولئك هم المفلحون.

وبعد ، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة الذى يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، وعرض ما أثير حولها من شبه وافتراءات - قديمًا وحديثًا - من بعض المفترين العرب ومن بعض المستشرقين الملحدين.

وبداية نقول : إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والاختيار، وإن تنوعها واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم وتسيغها العربية صحيحة، وليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. والقراءة لا تعتبر ولا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين والتوقيف والتلقى والمشافهة والنقل والسماع والرواية. وفيما يلى عرض لهذه القضية ومناقشة جوانبها.

توقيفية القراءات

*** اختلاف اللهجات وتعدد القراءات:**

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبين ، واللسان العربى مثله مثل كل الألسنة - انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية والدلالية، وأيضًا على مستوى القواعد والمفردات.

وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها؛ تبعًا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف.

ومن سنة الله - عز وجل - أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم :٤] ، وأن العرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفى اللهجات، متعددى اللغات، متنوعى الألسن؛ ومن

أجل ذلك أنزل الله - تعالى - كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، وينتفعوا بما فيه من أحكام وشرائع؛ إذ لو أنزله - تعالى - بلهجة واحدة - والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته، والانتفاع بهدايته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظفاره، وصارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه، واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، والعدول إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها - لشق ذلك عليهم غاية المشقة ولكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية وقدرته الفطرية، ، ولكان ذلك منافيًا ليسر الإسلام وسماحته، التى تقتضى درء المشقة والحرج عن معتنقيه؛ فاقتضت رحمة الله - تعالى - بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها - أن ييسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، والتعبد بتلاوته، والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها .

وبالضرورة، وإزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلاً، وناشئًا، وكهلاً. وحتى بعد طول المحاولة والمعالجة قد يظل الأمر عسيرًا على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، وامرأة ليس لها- غالبًا - على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان.

روى الترمذى - فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى ﷺ قال: «يَا جِبْرِيلُ إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ، مِنْهُمُ العَجُوزُ، والشَّيْخُ الكَبِيرُ ، والغُلامُ ، والجَارِيَةُ، والرَّجُلُ الَّذِى لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ».

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، ومن يظهر، ومن يخفى، ومن يبين، ومن يميل، ومن يفتح، ومن يفخم، ومن يرقق، ومن يمد، ومن يقصر . . . إلى آخر كيفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، ولأن الدين الذى نزل به القرآن يسر دائمًا - أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليه عادتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يِعلمون)، و (تِعلم)، و (تِسوَدّ وجوه)، و (ألم إعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

والتميمى يهمز، والقرشى لا يهمز.
ويقرأ أحدهم: (عليهُم)، و.(فيهُم) بضم الهاء، لا بكسرها.
وهذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.
وآخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.
وغيره يلطف.
وهذا يقرأ: (خبيرًا)، و (بصيرًا) بترقيق الراء.
والآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.
إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعى بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، وإلى ما هو معروف أيضًا -عند علماء القراءات-: من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كيفيتها، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد، والتحقيق والتسهيل . . . وغير ذلك، مما هو مقرر، ومحدد، منذ عهد النبوة[1].

*** جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم:**

ثم إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - قد تلقوا من فى رسول الله ﷺ القرآن الكريم، بقراءاته ورواياته فلم يضيعوا منه جملة، ولم يغفلوا منه كلمة، ولم يهملوا منه حرفًا، أو سكونًا، أو حركة أو قراءة أو رواية، ونقله عن الصحابةِ التابعون، على هذا الوجه من الإحكام، والتحرير، والإتقان، والتجويد.

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم فى قراءة القرآن وإقرائه وتعليمه، وتلقينه، وعنوا كل العناية بضبط ألفاظه، وتجويد كلماته، وتحرير قراءاته، وتحقيق رواياته، وكان ذلك شغلهم الشاغل، وغرضهم الهادف، حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم، وتشد الرحال إليهم، وينقل القرآن عنهم؛ ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم فقيل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة، وهم: أبو جعفر ونافع المدنيان، وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وابن كثير المكى، وابن عامر الدمشقى، وعاصم وحمزة والكسائى الكوفيون، وخلف البغدادى.

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، والدكتور لبيب السعيد ص (٧٩، ٩٨).

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوها من فيه مشافهة، ورواها عن الصحابة- التابعون وأتباع التابعين ، ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورون، ورواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثرة وعددًا، فى جميع العصور والأجيال، لم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من العصور، ولا مصر من الأمصار، إلا وفيه الكثرة الكاثرة، والجم الغفير، والجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، ويحذقها، وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، ولن تزال الأمم - إن شاء الله - على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها، أمة بعد أمة، وجيلاً إثر جيل - تتعاهد هذه القراءات، وترويها، وتنقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] [الحجر: ٩].

* **اختلاف القراءات القرآنية:**

لقد كثرت الأقاويل والآراء فى موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار منه، وقال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ فى هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوجًا، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. وقد كان من تداول هذا الخطأ ونقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتابًا، أسموه: «مباحث القرآن»، ومن فصوله: هل من تحريف فى الكتاب الشريف؟

ويجب أن نذكر، أن القراءات التى يجب على المسلمين - وجوبًا - المحافظة عليها، ليست هى الأحرف والمرادفات التى كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، والتى كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلاً عن عهد عثمان؛ وإنما هى: القراءات التى يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش - كما قال ناس - أو المشتمل على باقى الأحرف؛ كما قال آخرون. وهذه القراءات - على أية حال-: ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبى نفسه ﷺ.

وواضح جدًا: أن اختلاف القراءات لا يعنى أن فيها تنافيًا، أو تضادًا، أو تناقضًا، وإنما هو - بإطلاق - اختلاف تنوع وتغاير فحسب، ففى كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلاً استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء فى الأسلوب والغاية، فهى كلها معجزة، وتلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، وما دام القراء - فى اختلافهم - مجرد ناقلين، وليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

وبين القراءات القرآنية اختلافات توقيفية يسيرة، محصورة كلها، ومضبوطة، ومعلومة، ولا زيادة فيها ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، وهى كلها لا تجهد عامة الناس فى الفهم والتدبر، فضلا عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص.

والقراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون فى قراءتها من الله، فقد تواترت تواترًا مقطوعًا به، وشاملاً للأصول والفروع، عن نفس الرسول الذى أوتى القرآن، وكلف إبلاغه للعالمين- صلوات الله وسلامه عليه- وقد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحى، ويستحيل عقلاً أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه .

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية، وكان أضبط لها وأدوم وألزم قراءة وإقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهى - كما يقرر ابن الجزرى - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد، ومن هنا كان اختلاف القراء - عند المسلمين - صوابًا بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء يعتبر - حتى عند أصحابه - صوابًا يحتمل الخطأ.

ورأس الأسباب فى اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبى ﷺ، فيما أثبت أحد وعشرون صحابيًا روى عنهم البخارى ومسلم وآخرون.

إذن فإن الأمر فى نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه - فيما سبق - من أسباب دعت إلى ذلك : كاختلاف اللهجات، والاختلاف فى طريقة الأداء ونبرات الصوت، وهناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد[1].

*** أقسام القراءات:**

القراءات القرآنية أقسام وهى كالتالى:

أولا : المتواترة: وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

بها. وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدنى، وابن كثير المكى، وأبو عمرو بن العلاء البصرى، وابن عامر الشامى، وعاصم وحمزة والكسائى: الكوفيون.

وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبيل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن.

ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، معروفون جيدًا لعلماء القراءات.

والنقل المتواتر هو عنصر أساسى فى إثبات القرآنية؛ حتى يُعَرَّف الكتاب بأنه: «القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المنقول عنه نقلاً متواترًا بلا شبهة». فإن القول بأنه «نقلاً متواترًا» احتراز عما اختص بمثل مصحف أُبَىّ، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

ثانيًا: المشهورة: وهو ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ.

وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدنى، المتوفى سنة ١٣٠هـ، ويعقوب الحضرمى، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

ولكل من هؤلاء أيضًا رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، وهم جميعًا معروفون لعلماء القراءات.

ونظرًا لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد ألحقها المحققون بها، وعدوا القول بعدم تواترها فى غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله فى الدين.

ومن هؤلاء المحققين:

البغوى الفراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه فى ذلك المجال؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

وابن تيمية الفقيه المعروف.

والقسطلانى فى كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشترطنا التواتر فى كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

وعبد الوهاب السبكى الذى يقول: «إن هذه القراءات الثلاث - بالإضافة إلى القراءات السبع - معلومة من الدين بالضرورة، ونزلت على النبى ﷺ لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل».

وزكريا الأنصارى، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، والذى أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثًا: الآحاد : وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يقرأ به.

رابعًا: الشاذة : وهو ما لم يصح سندها.

خامسًا: الموضوعة: ويمثل لها السيوطى بقراءات الخزاعى.

سادسًا: ما زيد فى القراءات على وجه التفسير : كالقراءة المنسوبة إلى سعد بن أبى وقاص: «وله أخ أو أخت من أم»، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج» وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزبير: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

وواضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، أوضحهما الطبرسى فى تفسيره:

أحدهما : أن أصحابها تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ ومن كان قبلهم أو فى أزمنتهم ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، وعدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر : أن قراءاتهم وجدت مسندة - لفظًا أو سماعًا - حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن»[1].

*** تاريخ التأليف فى القراءات القرآنية:**

وقد جمعت القراءات منذ قديم، وأول من جمعها فى كتاب هو أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤هـ، والذى جعل القراءات - فيما عد ابن الجزرى - خمسًا وعشرين قراءة مع السبع.

وترادف المؤلفون فى القراءات:

فجمع أحمد بن جبير الكوفى نزيل أنطاكية - المتوفى سنة ٢٥٨هـ - كتابًا فى قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

وألف إسماعيل بن إسحاق المالكى المتوفى - سنة ٢٨٢هـ - كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم السبعة.

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

وجمع ابن جرير الطبرى - المتوفى سنة ٣١٠هـ - كتابه «الجامع»، وفيه نيف وعشرون قراءة.

وجمع أبو بكر الداجونى - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - كتابًا فى القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

واقتصر ابن مجاهد - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - أيضًا على قراءات السبعة.

وألف فى القراءات أبو بكر الشذائى، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

وألف أبو بكر بن مهران - المتوفى سنة ٣٨١هـ - فى قراءات العشرة.

وألف الخزاعى المتوفى سنة ٤٠٨هـ كتابه: «المنتهى» الذى جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذى يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعة كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الطلمنكى - مؤلف «الروضة»، والمتوفى سنة ٤٢٩هـ - أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

وألف مكى بن أبى طالب - المتوفى سنة ٤٣٧هـ - فى القراءات: «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك.

وألف أبو عمرو الدانى - المتوفى سنة ٤٤٤هـ - كتابه: «جامع البيان» فى القراءات، وفيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق عن القراءات السبع.

وألف الأهوازى - المتوفى سنة ٤٤٦هـ - فى هذا الشأن.

وألف الهذلى - المتوفى سنة ٤٦٥هـ - كتابه: «الكامل» الذى جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وتسعًا وخمسين وأربعمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو معشر الطبرى - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - كتاب «التلخيص فى القراءات الثمان» و «سوق العروس»، وفيه خمسون وخمسمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمى الإسكندرى - المتوفى سنة ٦٢٩هـ - كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»، ويحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق.

وقد اندثر بعض كتب القراءات، وفيها كتب الأهوازى، وابن عطية، والمهدوى، وكتاب «اللوامع» فى القراءات، وكتاب «المحتوى» للدانى.

واختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، ولكن القراء ظلوا يتداولونها ويروونها إلى أن كتبت العلوم ودونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، وصارت القراءات - كما يقول ابن خلدون - «صناعة مخصوصة، وعلمًا منفردًا، وتناقله الناس بالشرق والأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، وكان معتنيًا بهذا

الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافرًا» [١].

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم - كما ألمحنا من قبل - لا تعنى أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها ولزموها حتى اشتهروا بها وقصدوا فيها، وهى - كما يعبر ابن الجزرى - «إضافة اختيار، ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد» [٢].

وقد تفرق القراء فى البلاد واختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء فى مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، وكانت كل جماعة تستقر على الوجوه التى لقنتها لا تكاد تتعداها؛ فاختلفت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف ، وتفرق هؤلاء وأولئك فى البلاد، وكما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها».

ويبدو أن الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه والأمانة فى النقل، وكمال الدين - كان أمرًا ضروريًا، أوجبته بشاعة ما قيل إنه وقع من : «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى بن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتملة رسم المصحف، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، ومن أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

وقد كثرت الاختيارات فى القراءة كثرة، من مظاهرها التى تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستنير»، وحدثه بها - من هذا الكتاب، ومن كتاب «الكامل» - غير واحد.

وكان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضًا اختيار، ذكره «الهذلى» فى كتابه «الكامل».

وقد نسبت إلى أبى حنيفة قراءة جمعها الخزاعى، ونقلها عنه الهذلى وغيره.

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧).

(٢) ينظر : النشر (١/ ٥٢).

وقد عد ابن حجر العسقلانى - وهو يتكلم عن تعيين الأحرف التى اختلف فيها عمر ابن الخطاب، وهشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر فى هذه السورة وحدها نحوًا من مائة وثلاثين موضعًا، منها ستة وخمسون ليس فيها من المشهور شىء.

وربما كانت كثرة عدد القراءات هى التى حدت ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها غير منسوب لصاحبه[١].

*** إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟**

أورد الزركشى فى كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالآراء التى قيلت فيه:

(الأول) : أن الله - تعالى - قال بهما جميعًا.

(الثانى) : أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

(الثالث) : إذا كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعًا، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

(الرابع) : إذا كان تفسير القراءتين واحدًا، كالبيوت والبيوت والمحصنات والمحصنات بالنصب والجر - فإنما قال بإحداهما، وأجاز القراءة بهما، لكل قبيلة، على ما تعود لسانها.

(الخامس) : إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش[٢].

*** من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:**

هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها الاجتهاد لا السماع، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.

*** الزمخشرى يعيب قراءة لابن عامر:**

قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

فوصف الزمخشرى هذه القراءة بأنها «شىء» لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا ... إلخ. وقال: «والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

(٢) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

المصاحف «شركائهم» مكتوبًا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم - لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».

*** رد ابن المنير على الزمخشرى:**

ورد ابن المنير الإسكندرى صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشرى «ركب متن عمياء، وتاه فى تيهاء»، وقال ابن المنير: «وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفاظ كلامه، مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلاً وسماعًا؛ فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجهة غلطه رؤيته الياء ثابتة فى «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس... إلخ».

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله - كما ترى - ظن من الزمخشرى أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة- بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها - يعلم ضرورة أن النبى ﷺ قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها، خلفًا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضًا كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً... فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشرى، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل. والحامل هو التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

ويقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه - يعنى: ابن عامر - إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعًا وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين - أعنى: علم القراءة، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين - لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه - على هذا العذر - لفى عهدة خطيرة، وزلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترًا؛ فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشرى: فظن أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين».

*** رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشرى:**

وفى هذا الشأن - أيضًا - يقول أبو حيان الأندلسى:

«وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة

إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها أيضًا فى لسان العرب فى عدة أبيات . . .» إلخ.

ثم يتحدث عن الزمخشرى قائلا:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم».

*** رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشرى:**

ويقول النيسابورى:

«والحق عندى - فى هذا المقام - أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟! فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته. . .» إلخ.

*** رد ابن الجزرى على الزمخشرى:**

ويدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التى قرأ بها ابن عامر، فيقول:

والحق فى غير ما قاله الزمخشرى، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل؟!

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول - فى الفصيح والشائع الذائع اختيارًا. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر.

ويكفى فى ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر.

كيف وقارئها -ابن عامر- من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان بن عفان، وأبى الدرداء، رضى الله عنهما؟!. وهو - مع ذلك - عربى صريح من صميم العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك فى المصحف العثمانى المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان فى مثل دمشق التى هى - إذ ذاك - دار الخلافة وفيها الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض، فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلَّد - فى هذا الزمن الصالح - قضاء دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموى أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة - فى الحقيقة - حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان فى حلقته أربعمائة عريف، يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئًا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس - بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، وأعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة. وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمائة. وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ولله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال فى «الكافية الشافية»:

وَحُجَّتِى قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرِ فَكَمْ لها مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضًا:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيرًا: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب، وغيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِى صَاحِبِى» ففصل - بالجار والمجرور - بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنْوِىّ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(جـ) وقرئ: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

وأما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

(أحدها): كون الفاصل فضلة، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به.

(الثانى): أنه غير أجنبى معنى؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل فى المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - فى الشعر - بالأجنبى كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقًا.

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، ولا يرون غيرها: قال ابن ذكوان: «شركايهم» بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة.

قال: وأخبرنى أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:

قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند:

﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

قال أيوب:

فقلت له: إن فى مصحفى - وكان قديمًا - «شركايهم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، وجعل مكان الياء واوًا.

ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد علىَّ يحيى: «شركايهم»، فقلت له: إنه كان فى مصحفى بالياء، فحكت، وجعلت واوًا.

فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها فى المصحف على الأمر الأول».

الزمخشرى يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

وكتب الزمخشرى أيضًا عند تفسير آية:

﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

وقال الزمخشرى: «وهى قراءة حسنة فصيحة. وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم».

وهذا - كما يقول ابن المنير الإسكندرى - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها»:

* **رد ابن المنير وغيره على الزمخشرى:**

وقد هوجم الزمخشرى فى هذا أيضًا: فقيل إن قوله منكر شنيع، وإن الحق «أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه ﷺ منزلاً كذلك من السماء؛ فلا وقع لفصاحة الفصيح، وإنما هو ناقل كغيره».

وقيل - فى مهاجمة الزمخشرى -: إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، وهلم جرا، إلى سائر البدع الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

وقال الناقدون: إن الزمخشرى «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء ولا رواية».

وابن عامر الذى عاب الزمخشرى قراءته - هو فى الطبقة الأولى من التابعين، وقراءته ليست هينة السند. وقد كان يقرأ بها المقدسى صاحب «أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسى: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسى ما جعله يختارها ومما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر ثلاث روايات:

إحداهن : أنه قرأ على عثمان بن عفان.

والثانية : أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبى.

والثالثة : أنه قرأ على من قرأ على عثمان.

وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين علىّ، وعبد الله، وأبىّ، وابن

عباس، رجلان أو ثلاثة.

فمن بينه وبين عثمان - الذى قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على جمعه، وتداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه وبين من لا يستعمل جمعه، ولا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلان أو ثلاثة. . .إلخ.

وقد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر».

*** بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم**

وقد رد آخرون - وخاصة من النحويين - على بعض القراء فى اختياراتهم منكرين ومخطئين.

ولكن الجمهور على غير رأى النحويين:

يقول الزركشى، فى اعتراضاتهم على أئمة القراءة: «وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها».

ولهذا قال سيبويه فى كتابه، فى قوله تعالى:

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]

«وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هى فى المصحف، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبى ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه».

ويقول الدانى فى كتابه «جامع البيان»:

«وأئمة القراءة لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل. والرواية - إذا ثبتت عندهم - لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».

وكلام الزمخشرى - على ما يبدو - فاتن، وقد تورط فى متابعته البيضاوى المفسر؛ فكان لذلك نكير عند على بن سلطان القارى، إذ يقول: «والعجب من البيضاوى، مع أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشرى - فى هذه القضية، كما بينته فى تخريج قراءاته من تفسيره بالحاشية المستقلة، وأوضحت ما فيه من تقصيره وتغييره، ونقصان فى تعبيره».

ونشير هنا إلى عبارة لأبى حيان الأندلسي فى شأن من يسترسلون فى طلب الأقيسة يقول: «وما أحوج الناظر فى الدين إلى حسن الظن واليقين، وإلى متن متين فيه، فإنه متى حاول معرفة كل شىء بالرأى والقياس، كلَّ وملَّ، ومتى استرسل مع كل شىء، زلَّ وضلَّ».